

Distr.
GENERAL

S/1996/109
14 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير لاحق عن حالة حقوق الإنسان في كرواتيا مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠١٩ (١٩٩٥)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٠١٩ (١٩٩٥) المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يواصل إعلامه بانتظام بالتدابير التي تتخذها حكومة جمهورية كرواتيا من أجل تنفيذ القرارات ١٠٠٩ (١٩٩٥) و ١٠١٩ (١٩٩٥). وقد طلب هذان القراران من حكومة جمهورية كرواتيا، في جملة أمور، أن تحترم تماما حقوق السكان الصرب المحليين في القطاعات السابقة بعد العمليات العسكرية التي قامت بها كرواتيا، بما في ذلك حقوقهم في البقاء أو المغادرة أو العودة بأمان، وأن تتخذ تدابير عاجلة لوضع حد لجميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، وأن تحقق في جميع التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات من هذا القبيل بهدف محاكمة المسؤولين عن ارتكاب تلك الانتهاكات ومعاقبتهم. كما أدان هذان القراران بأشد لهجة ممكنة جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في أراضي يوغوسلافيا السابقة، وطلبا أن يمثل المعنيون جميعا أمثالا كاملا لالتزاماتهم في هذا الشأن. كما طلب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ إلى الأمين العام إبقاء المجلس على علم بانتظام بالتقدم المحرز في التدابير المتخذة من حكومة جمهورية كرواتيا لتنفيذ القرار ١٠١٩ (١٩٩٥)، ورفع تقرير إليه في موعد أقصاه ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/PRST/1996/2).

٢ - وقد شمل تقريرني السابق عن هذه المسألة (S/1995/1051)، المقدم في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الفترة الممتدة حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. أما هذا التقرير فينظر في التطورات اللاحقة التي حصلت حتى نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

٣ - لقد تغيّر هيكل عمليات الأمم المتحدة في كرواتيا بشكل ملموس منذ تقديم تقريرني الأخير. فولاية عملية الأمم المتحدة لاسترداد الثقة في كرواتيا (انكرو) أنهارها مجلس الأمن اعتبارا من ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ونتيجة لهذا القرار، رحلت جميع وحدات الأمم المتحدة العسكرية وما يرافقها من عناصر مدنية، بما في ذلك الموظفون السياسيون وموظفو الإغاثة الإنسانية التابعون لعملية "أنكرو" وشرطة الأمم المتحدة المدنية، عن القطاعات السابقة الغربية والشمالية والجنوبية في كرواتيا. وتبعاً لذلك، خفضت قدرة

المجتمع الدولي على رصد الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان في هذه المناطق تخفيضاً كبيراً. فموظفو الأمم المتحدة المسؤولون عن هذه المهمة يقتصر عددهم حالياً على فريق صغير من الموظفين من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واثنيين من موظفي حقوق الإنسان من مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة. يعملان دعماً للمقرر الخاص والخبير المعني بالأشخاص المفقودين. كما يشترك بشكل مستقل في رصد حقوق الإنسان عدد صغير من الموظفين من لجنة الصليب الأحمر الدولية، وبعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية، وبضعة أشخاص آخرين يعملون مع المنظمات غير الحكومية الدولية، وكذلك ممثلون عن مجموعات حقوق الإنسان المحلية.

٤ - كما حدث، منذ تقرير الأخير، تغيّر كبير في القطاع الشرقي السابق، حيث أذن مجلس الأمن بقراره ١٠٣٧ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بإنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية تضطلع، في جملة مهام، بمسؤولية رصد حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية في ذاك الجزء من كرواتيا. ولن يتعرض هذا التقرير للحالة في القطاع الشرقي السابق.

ثانياً - انتهاكات حقوق الإنسان وردود الحكومات بشأنها

ألف - الحالة العامة لحقوق الإنسان

٥ - منذ أن استعادت كرواتيا بالقوة السيطرة على تلك الأجزاء من أراضيها المعروفة سابقاً باسم القطاع الغربي، في أيار/مايو ١٩٩٥، والقطاعين الشمالي والجنوبي، في آب/أغسطس ١٩٩٥، أشرت في عدة تقارير إلى حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في تلك المناطق وإلى الردود المقدمة من حكومة كرواتيا بشأنها. وقد نظر أيضاً في هذه المواضيع بتعمق المقررون الخاصون للجنة حقوق الإنسان، فنظر فيها أولاً السيد تاديوز مازوفيتسكي في تقريره الدوري المقدم في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٥ (S/1995/575)، وفي عهد قريب جداً خليفته السيدة اليزابيث رين في أول تقرير لها إلى الجمعية العامة، المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/1995/933). وقد قدم هذان التقريران وصفاً لانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في تلك المناطق، ولا سيما ضد أفراد من السكان الصرب المحليين الذين اختاروا البقاء في أعقاب عمليات كرواتيا العسكرية. وقد لاحظت في تقرير الأخر أن انتهاكات حقوق الإنسان ما برحت ترد في التقارير حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، وإن كان على نطاق أضيق.

٦ - ومنذ نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، استمرت انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في القطاعات الغربية والشمالية والجنوبية السابقة في التناقص، بما فيها أعمال القتل والحرق والنهب. ويعود هذا كما يبدو إلى عدة عوامل. فقد خفّت حدة العواطف الأولية والسعي إلى الانتقام التي لم تكبحها السلطات في

الشهور التي أعقبت العمليات العسكرية مباشرة في الصيف الماضي. وهذا أدى، بدوره، إلى انخفاض شديد في أعمال القتل وتدمير الممتلكات عشوائيا. كما أن النهب الواسع النطاق الذي لوحظ في الصيف والخريف الماضيين قد جردا المنطقة من الممتلكات الشخصية القيّمة، مما أدى إلى انخفاض عدد حوادث السرقة انخفاضا كبيرا. وبالإضافة إلى هذا، فقد كان من شأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في القطاعات السابقة في الصيف الماضي أن دفعت مجلس الأمن ومختلف الحكومات إلى إدانة كرواتيا بأشد العبارات لهجة لتقاعسها عن حماية حقوق السكان الصرب المحليين بشكل كاف. وتمثل رد حكومة كرواتيا في نهاية الأمر في اتخاذ سلسلة من التدابير لحماية حقوق الإنسان لمواطنيها، ويبدو أن هذه المبادرات قد بدأت تسفر عن آثار إيجابية.

٧ - وحكومة جمهورية كرواتيا على علم، طبعاً، بطلب المجلس إبقاءه على اطلاع بانتظام على التدابير التي تتخذها لتنفيذ القرارات ١٠٠٩ (١٩٩٥) و ١٠١٩ (١٩٩٥). وهذا التقرير يأخذ في الحسبان الوثيقة المعنونة "تقرير من حكومة جمهورية كرواتيا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٠١٩" (المشار إليه فيما بعد باسم "تقرير الحكومة")، التي أصدرت عن طريق وزارة الخارجية في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

٨ - ولم يقع منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ سوى حوادث قتل منعزلة في القطاعات السابقة، ومن المتعذر تأكيد وجود دوافع عرقية في هذه الحالات. ومنذ التاريخ ذاته، لم يرد من القطاعات السابقة أية تقارير عن أعمال الحرق كما لم يرد سوى تقارير قليلة عن أعمال النهب والمضايقة. وقد حدث في إحدى الحالات المبلغ عنها في جافرينيتشا، في القطاع الغربي السابق، في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أن قام اثنان من الأهالي الصرب المحليين بإيقاف رجل كرواتي متلبسا بنهب بيت يملكه الصرب. بيد أنه عندما أحضرا الفاعل إلى مخفر الشرطة المحلي، رفض الضابط المسؤول متابعة القضية، قائلاً إنه يخشى رد الفعل من زملائه. وفي اوتشيسستوفو في القطاع الجنوبي السابق، قام رجال يرتدون اللباس العسكري ومعهم شاحنة بتجريد زوجين مسنين مما كان لديهما من الحطب في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وكانت منظمة إنسانية دولية قد زودتهما في منزلهما بالحطب قبل دقائق قليلة. ورفض الزوجان إبلاغ الشرطة بالحادث خوفاً من احتمال الانتقام. كما ذكر في تقرير موثوق آخر ورد من القطاع الجنوبي السابق في أواخر كانون الثاني/يناير أن رجلاً في الخامسة والسبعين من العمر تعرض لضرب مبرح على يد ناهبيه ثم تركوه على جانب الطريق. وذكر أن الرجل ذاته كان قد أرغم قبل ذلك بأسابيع قليلة على مرافقة شاحنة تحمل مواشيه المسروقة إلى سبليت. وقد استخدم الناهبون وجود الرجل مع الشاحنة للمرور من خلال نقاط تفتيش الشرطة الكرواتية، وبعد ذلك تركوه في محطة للسكة الحديد عند وصولهم إلى سبليت.

٩ - ورغم تناقص حدة ما يبدو أنه انتهاكات لحقوق الإنسان، لا يزال هناك أدلة واضحة على وجود قصور في التدابير المتخذة من الحكومة لضمان أمن ورفاه السكان الذين ما برحوا يقيمون في القطاعات السابقة. ويفيد التقرير الذي أصدرته الحكومة في آخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بأنه قد تم وزع ٣ ٥٠٠ شرطي في تلك المناطق في أعقاب "عملية العاصفة" العسكرية في آب/أغسطس ١٩٩٥، كما يفيد بأن عددهم لم ينخفض حتى هذا التاريخ. بيد أن التقارير الواردة من مصادر الأمم المتحدة ومصادر غير حكومية

تدل على أن عدد الشرطة المدنية الكرواتية الموجودة في القطاعات السابقة الثلاثة ما برح ضئيلاً بشكل يثير القلق، وذلك رغم تصريحات متكررة من الموظفين المحليين الذين اعترفوا بوجود النقص وأخبروا المراقبين الدوليين بأن حماية الشرطة ستعزز عما قريب.

باء - التحقيق والمقاضاة

١٠ - ترد في التقرير المقدم من الحكومة معلومات تفيد بأنه كانت هناك في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، إجراءات جنائية في المحاكم العسكرية والمدنية الكرواتية ضد ١٠٠٥ أشخاص متهمين بارتكاب جرائم أثناء "عملية العاصفة" وبعدها. وكانت ٣٥٢ من هذه القضايا في مرحلة التحقيق السابق للمحاكمة، في حين بلغت ٦٥٣ قضية مرحلة المحاكمة. ووفقاً للمصادر الحكومية فإن ٨٦٨ من المشتبه فيهم أو المدعى عليهم في هذه القضايا من الكرواتيين. في حين أن ٢٩ منهم من الصرب و ٩٨ من قوميات أخرى. وتفيد الحكومة كذلك أنه في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، كان ٨٠ شخصا من الذين كانوا آنذاك رهن الإجراءات القضائية من الأعضاء النشطين في القوات المسلحة لجمهورية كرواتيا في الوقت الذي يدعى أنهم ارتكبوا فيه أعمال إجرامية. ويجدر التذكير بأن المراقبين الدوليين أبلغوا أن العديد من الأشخاص الذين شوهدوا وهم يرتكبون أعمالاً إجرامية في القطاعات السابقة كانوا من أفراد القوات المسلحة الكرواتية. وكان رد الحكومة على ذلك أن العديد من المرتكبين المزعومين كانوا من المدنيين الذين كانوا يسيئون استعمال الزي العسكري.

١ - انتهاك الحق في الحياة

١١ - أشرت في تقريرتي الأخير (S/1995/1051) الى بيان لحكومة كرواتيا مفاده أن ٢٠ شخصا أسندت إليهم تهم أمام السلطات القضائية، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، في قضايا تتعلق بما مجموعه ٣١ عملية قتل. ويشير تقرير الحكومة الآن الى أنه، بعد إجراء التحقيقات، وجهت اتهامات الى خمسة أشخاص إضافيين يشتبه في ارتكابهم لأعمال قتل في القطاعات السابقة. وفي قضية فاريفودي الشهيرة المتعلقة بمقتل تسعة من الصرب المسنين في تلك القرية الصغيرة من القطاع الجنوبي السابق في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تشير الحكومة الآن الى أن محاكمة أربعة من المدعى عليهم قد أوشكت على الانتهاء. وتفيد الحكومة، بشأن الإجراءات المتعلقة بقتل سبعة من الصرب في غوسيتش (القطاع الجنوبي سابقاً) في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٥، بأن التحقيقات السابقة للمحاكمة مستمرة مع ستة أشخاص من بينهم إثنان من المدعى عليهم أيضاً في قضية فاريفودي، ولكن لم توجه إليهم بعد اتهامات رسمية.

١٢ - ويشير تقرير الحكومة بشأن القضية المتعلقة بمقتل خمسة من الصرب المسنين بغروبوري في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٥ أو نحو هذا التاريخ، الى أن "الشرطة عاينت موقع الجريمة في نفس اليوم الذي أبلغ فيه عنها فريق عمل الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان". وقد نوقشت هذه الحادثة في تقريرتي الأخير (الفقرة ٢٥). إلا أن البيان الوارد في تقرير الحكومة ينفيه أعضاء فريق الأمم المتحدة، الذي يفيدون بأنهم عادوا الى الموقع في اليوم التالي وعلموا من السكان المحليين أنه لم يبق أحد من الشرطة الكرواتية قبل يوم بزيارة مسرح الحادثة.

١٣ - وما زال التفاوت الذي أشرت إليه في تقريرتي السابق بين عدد ما يبدو أنه انتهاكات للحق في الحياة التي سجلها محققو الأمم المتحدة في القطاعات السابقة - ١٥٠ انتهاكا على الأقل - وعدد الحالات التي تعترف بها السلطات الكرواتية كبيرا بشكل لا يمكن تبريره. ومع أن الحكومة تقوم بالمقاضاة في القضايا الأكثر إثارة، مثل عملية تقتيل تسعة من الصرب بباريفودي وبعض القضايا الأخرى، ليس هناك أدلة كثيرة على إحراز تقدم في تسوية القضايا العديدة الأخرى لعمليات القتل الفردية المبلغ عنها. ويشير تقرير الحكومة الى انه انتهى حتى ذلك التاريخ إجراء ٢٦ تحقيقا بما في ذلك قضية إضافية تمت تسويتها منذ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. ويغلب على الظن أن مرور الوقت والمصاعب التي تكتنف المحافظة على الأدلة ستجعل العديد من القضايا المتبقية غير قابلة للتسوية تقريبا.

٢ - انتهاكات حقوق الملكية

١٤ - وفيما يتعلق بالتقارير التي تفيد بالقيام بعملية إحراق ضخمة في القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين إثر نجاح العملية العسكرية الكرواتية التي جرت في الفترة من ٤ الى ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥، أشرت في تقريرتي الأخير أن العدد الاجمالي المقدر للمنازل التي دمرتها النيران يتجاوز ٥ ٠٠٠ منزل. وتضمن التقرير أيضا احصاءات قدمتها الحكومة عن هذه المسألة تختلف كثيرا عن تقديرات الأمم المتحدة:

"سجلت ٧٨٧ ٢ حالة إحراق متعمد. وشمل ذلك ٢ ٠٧٢ من المباني التي تضررت جزئيا بسبب العمليات القتالية، في حين دمر جزئيا أو كليا ٧١٥ مبنى نتيجة أعمال متعمدة، ووجهت تهم جنائية ضد ١١ شخصا" (الفقرة ١٥).

وتوفر السلطات الكرواتية، في التقرير الأخير المقدم من الحكومة، احصاءات جديدة تشير الى أن عدد المنازل التي دمرت جزئيا أو كليا نتيجة لأعمال إحراق متعمد تقدر الآن بـ ٧٨٦ منزلا. ولم توفر الحكومة أية معلومات جديدة عما إذا وجهت اتهامات بالإحراق المتعمد ضد أشخاص آخرين غير الأحد عشر شخصا المذكورين في احصاءاتها المقدمة في أواخر عام ١٩٩٥، ولا عما إذا كانت قد سجلت أية إدانات في هذه القضايا الإحدى عشرة.

١٥ - وفيما يتعلق بأعمال النهب، أشرت في تقريرتي السابق الى أن هناك أدلة وفيرة على حدوث أعمال نهب على نطاق ضخم في القطاعات السابقة. ووفقا للبيانات التي قدمتها الحكومة في ذلك الحين (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥):

"تأكد وقوع ١ ٠٥٤ حالة نهب جرى توضيح ٧٧٠ حالة منها ووجهت اتهامات الى ٢٦٠ ١ شخصا" (الفقرة ١٨).

ولوحظ في ذلك الحين أن عددا من هؤلاء الأشخاص الـ ٢٦٠ المشتبه فيهم وجهت اليهم فيما يظهر اتهامات بارتكاب أعمال نهب مزعومة ثم أطلق سراحهم.

١٦ - ويتضمن تقرير الحكومة أرقاما جديدة عن التدابير التي جرى اتخاذها في حالات النهب. ويذكر أنه تم الإبلاغ عما مجموعه ٦٠٠ ١ من حالات السرقة الكبرى من بينها ١٥١ ١ حالة تمت تسويتها ووجهت الى ٩٣٥ شخصا اتهامات بارتكاب جريمة السرقة المشددة وقدموا للمحاكمة. وتشير الحكومة كذلك الى أنه أبلغ عن ٤١ عملا إجراميا من أعمال السلب توصلت الشرطة في ٢٦ منها الى الحل ووجهت تهم جنائية بارتكاب السلب الى ٥٥ شخصا وتجري حاليا محاكمة ٣٦ شخصا. ولا يوضح تقرير الحكومة الوضع الشاذ فيما يبدو المتمثل في أن مجموع عدد الأشخاص الذين يبلغ الآن عن توجيه تهم السرقة والسلب ضدهم (٩٣٥ + ٥٥) أقل من عدد الذين أبلغ عن اتهامهم بالنهب في أواخر عام ١٩٩٥ (٢٦٠ ١). علاوة على ذلك، لا توفر الحكومة أية معلومات عما إذا كانت الإجراءات الجنائية بخصوص جرائم النهب والسرقة الكبيرة أو السلب قد أسفرت عن إدانات.

ثالثا - الحالة الإنسانية في القطاعات السابقة

١٧ - أحرز على ما يبدو تقدم كبير في القطاعات السابقة في تقديم المساعدة الإنسانية للمعوزين وخاصة من الصرب الكرواتيين رغم أنه ما زالت هناك حاجة كبيرة الى التزام اليقظة. وتشير الحكومة الى أنها أجرت تعدادا لسكان القطاعات السابقة تحدد على أثره أن ٧٧٣ ٩ من أولئك الأشخاص يقيمون هناك بعد عمليات الصيف العسكرية.

١٨ - وكما أشرت الى ذلك في تقريرى السابق، فإن وزارة العمل والرعاية الاجتماعية الكرواتية افتتحت مراكز لاستقبال المسنين والمرضى في بترينيا في القطاع الشمالي السابق وكنين، في القطاع الجنوبي السابق. وبلاستناد الى تقرير الحكومة، تم إيواء ٦٠ شخصا في مركز الاستقبال بكنين. وقد افتتحت الوزارة المراكز بالتنسيق مع الصليب الأحمر الكرواتي والوفد الكرواتي في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وذلك عملا باتفاق تم التوصل اليه في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وتفيد الحكومة بأنها أنشأت أيضا مراكز للعمل الاجتماعي في ١٥ موقعا في كافة أنحاء القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين، رغم أنها تسلم بأن هذه المراكز تعاني من قلة عدد الموظفين المؤهلين وغيرهم من الموظفين. وتوجد مراكز مماثلة أيضا في بلدي باكراتش وداروفار في القطاع الغربي السابق.

١٩ - ووفقا لما جاء في تقرير الحكومة، قدمت وكالة الرعاية الحكومية مساعدة مالية للمعوزين في القطاعات السابقة، بلغت قيمتها ٢٠٠ كونة (قراية ٤٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة) لكل أسرة معيشية في ثلاث مناسبات، مما أسفر عن دفع ما يقارب مجموعه مليون كونة (قراية ٤٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) لـ ٧٥١ ٩ أسرة معيشية. وتذكر الحكومة أن هؤلاء المستفيدين أصبحوا الآن مشمولين بنظام الرعاية العادي للبلد. ويرد في تقرير الحكومة كذلك، أن بعض الأشخاص في القطاعات السابقة قدمت لهم مجانا مستندات تحديد الهوية بسبب مركزهم من حيث الدخل.

٢٠ - بيد أن الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات ما زالت تتلقى تقارير بين الحين والحين تفيد بأن الصرب الكرواتيين يواجهون مشاكل الحصول على المساعدة الإنسانية الأساسية. وما زال إصدار مستندات

تحديد الهوية الأساسية في بعض البلديات يتسم بالبطء وعدم الكفاءة. وفي منطقة داروفار أبلغ بعض السكان من الصرب الكرواتيين بأنهم ردوا على أعقابهم من مرافق طبية بسبب انعدام المستندات المناسبة. وأفيد أيضا أن الصرب الكرواتيون يواجهون صعوبات في استرداد معداتهم الزراعية ومواشيهم التي احتجزتها الحكومة خلال عمليات الصيف الماضي العسكرية. ويقال إن السلطات الكرواتية تقف موقفا مفاده أنه يتعين أولا على أصحاب الممتلكات دفع تكاليف الخزن والعلف التي تقترب في كثير من الأحيان من القيمة الإجمالية للمملوك. وأفيد أيضا في القطاع الغربي السابق أن النقل المخصص للصرب الكرواتيين من القرى البعيدة إلى المراكز السكانية الرئيسية تعرقه مسارات الحافلات التي تتخلف عن المرور عبر العديد من المجتمعات المحلية الصربية.

٢١ - وقد أشرت في تقريرتي السابق إلى أن الصندوق الكرواتي للمعاشات التقاعدية والتأمين ضد العجز أعلن أنه سيوزع ٦٦٦ معاشا تقاعديا على المواطنين الصرب الكرواتيين، ابتداء من آب/أغسطس ١٩٩٥. وقد واجه البرنامج مصاعب بسبب إصرار السلطات الكرواتية في بعض الحالات على أن يقوم المستفيدون أولا بدفع المتأخرات من الاشتراكات في المعاشات التقاعدية المستحقة للحكومة. وحيث أن المبالغ المطلوبة باهظة بالنسبة للعديد من مقدمي الطلبات، فإن هؤلاء ما زالوا لا يتلقون استحقاقات المعاش التقاعدي ويفتقرون في كثير من الأحيان إلى أي مصدر آخر للدخل.

رابعاً - مسألة عودة اللاجئين الصرب الكرواتيين

٢٢ - بنهاية عام ١٩٩٥ قامت حكومة كرواتيا باتخاذ خطوة إيجابية ترمي إلى تشجيع عودة اللاجئين الصرب الكرواتيين إلى القطاعات السابقة، وذلك حينما علقت المهلة الزمنية التي كان يتعين فيها على الصرب الكرواتيين تقديم المطالبات المتعلقة بالممتلكات التي هجروها خلال العمليات العسكرية التي وقعت في الصيف الماضي. ولقد سبق أن منح أصحاب الممتلكات مهلة حتى ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ لتقديم مثل هذه المطالبات أو المجازفة بتسليم ممتلكاتهم إلى المشردين لاستخدامها مؤقتا، وذلك بموجب قانون الاستيلاء على الممتلكات وإدارتها بصفة مؤقتة. وفي حين أن هذا القانون نص على ألا تمس حالات الاستيلاء على هذه الممتلكات بحقوق الملكية، فإن السرعة التي سمح بها بموجب هذا الإجراء للمشردين في كرواتيا، ومعظمهم من الكروات، بالانتقال إلى الممتلكات التي يمتلكها الصرب الكرواتيون أسهمت في خلق مناخ ينظر إليه على نطاق واسع على أنه مناوئ لعودة اللاجئين الصرب الكرواتيين. وفي نهاية عام ١٩٩٥ أعلنت حكومة كرواتيا أنها سوف تحاول معالجة المسألة العسيرة المتمثلة في الممتلكات المهجورة في المباحثات التي تجرى مع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

٢٣ - ويشير تقرير حكومة كرواتيا إلى أن مكتب الدولة لشؤون المشردين واللاجئين تلقى طلبات للعودة من قرابة ٥٠٠٠ شخص، ووافقت على عودة ٨٤١ حالة. وذكر أن المكتب يقوم بتجهيز نحو ٥٠ ملفا في اليوم. وحسب تقديرات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) فإن ما يصل إلى ٨٠ في المائة من ٢٠٠ ٠٠٠ من صرب كرايينا المعلنين سيختارون البقاء في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا

والجبل الأسود). وحتى الآن فإن ١٤ ٠٠٠ من هؤلاء سجلوا رغباتهم في العودة لدى مكتب شؤون الكرواتيين في بلغراد.

٢٤ - بيد أنه يبدو أن عددا قليلا من اللاجئين عادوا فعلا إلى كرواتيا منذ تقديم تقريره الأخير. ولكن ذكر أن مكتب شؤون الكرواتيين في بلغراد وسفارة كرواتيا في بودابست لا يزالان يمتنعان عن التعاون فيما يتعلق بمعالجة طلبات العودة ويقومان بعرقلة هذه الطلبات. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ذكرت مفوضية شؤون اللاجئين أن حوالي ٢٠٠ فقط من اللاجئين أفلحوا في العودة إلى كرواتيا بفضل تدخلها، في حين بلغ عدد اللاجئين الذين عادوا بفضل جهودهم الخاصة عدة مئات أخرى. ولا تزال حكومة كرواتيا تتخذ موقفا مؤداه أن مسألة العودة الجماعية للاجئين لن تعالج إلا بموجب اتفاق محدد يتم التوصل إليه في وقت واحد مع إقامة العلاقات الدبلوماسية بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

٢٥ - وفيما يتعلق بالصرب الكرواتيين الذين شردوا من القطاع الغربي السابق في أيار/مايو ١٩٩٥ واستوطنوا فيما بعد في منطقة سلوفينيا الشرقية (القطاع الشرقي السابق)، ذكر المتحدث باسم حكومة كرواتيا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أن أحكام الاتفاق الأساسي بشأن منطقة سلوفينيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (S/1995/951، المرفق) ينص على عودة هؤلاء الأشخاص إلى سلوفينيا الغربية. بيد أن هذا التصريح كان مرهونا باعتباريات سياسية، إذ أن هذا المسؤول أشار إلى أن وجود عدد مفرط من الصرب في سلوفينيا الشرقية قد يفضي إلى عدم الاستقرار السياسي في تلك المنطقة.

خامسا - الحقوق الدستورية للسكان الصرب المتبقين

٢٦ - في تقريره الأخير أشرت إلى القرار الذي اتخذته البرلمان الكرواتي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ والذي يقضي بتعليق بضعة مواد من القانون الدستوري الخاص تؤثر على حقوق الأقليات القومية، بصورة مؤقتة. وقد نصت هذه المواد، في جملة أحكام أخرى، على منح مركز خاص يقوم على الحكم الذاتي للمناطق التي تقطنها أغلبية من الأقلية القومية المعنية، وعلى منح حقوق خاصة للتمثيل في الحكومة الوطنية لفئات الأقلية التي تشكل أكثر من ٨ في المائة من سكان البلد.

٢٧ - وتقول الحكومة أن ما يبرر هذا القرار هو أن عدد الصرب في كرواتيا نقص بما يربو على ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في الصيف الماضي حينما فر الصرب المحليون من كرواتيا إلى البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) من جراء العمليات العسكرية. بيد أن الحكومة تذهب، في الوقت ذاته إلى القول بأن حقوق الصرب الذين ظلوا في كرواتيا مكفولة أساسا بموجب الدستور ذاته وبموجب تشريعات أخرى ذات صلة بالموضوع، كما هو الحال بالنسبة لحقوق جميع الأقليات القومية. وفي هذا الصدد تشير الحكومة إلى المادة ١٥ من دستور كرواتيا، وفيما يلي نصها بالكامل:

"يتمتع أفراد جميع القوميات والأقليات بحقوق متساوية في جمهورية كرواتيا. وتكفل لجميع أفراد القوميات والأقليات حرية الإعراب عن هويتهم الوطنية وحرية استخدام لغتهم وحروفها الهجائية والاستقلال الذاتي الثقافي."

٢٨ - غير أن القرار الذي اتخذته حكومة كرواتيا والذي يقضي بنزع بعض حقوق المواطنة، وعلى رأسها الحقوق ذات الصلة بالتمثيل السياسي، وهي الحقوق التي كان يتمتع بها الصرب الكرواتيون المقيمون الآن في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، يناقض بشكل واضح السياسة المتبعة فيما يتعلق بالأشخاص من ذوي الأصل القومي الكرواتي ممن يقيمون في البوسنة والهرسك. وهؤلاء الأشخاص، الذي يعتبرون بموجب القانون الكرواتي من مواطني كرواتيا، مارسوا حقوقهم في التصويت بالكامل في الانتخابات الوطنية التي أجريت في كرواتيا في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، ويجري تمثيلهم الآن في البرلمان الكرواتي.

٢٩ - وفيما يتعلق بإنشاء محكمة مؤقتة لحقوق الإنسان، وهي من الأحكام التي علقت بالقانون الدستوري المذكور أعلاه بشأن حقوق الأقليات القومية، تصر الحكومة على أن هذا المشروع لا يزال قيد التنفيذ. وجاء في التقرير المقدم من الحكومة أنها طلبت منذ عهد قريب خبراء قانونيين من مجلس أوروبا لإسداء المشورة لها بشأن إنشاء هذه المحكمة. بيد أن الحكومة وجهت الانتباه، في الوقت ذاته، إلى قيام كرواتيا في عام ١٩٩٥ بالتصديق على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يتيح للأفراد حرية الاتصال بلجنة حقوق الإنسان لإبلاغها بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان الممنوحة لهم بموجب ذلك العهد.

سادسا - احتجاج الصرب من القطاعات السابقة

٣٠ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أصدر رئيس كرواتيا مرسوما يمنح بموجبه العفو لـ ٤٥١ من الصرب الذين أودعوا السجن منذ الصيف الماضي بتهم "التمرد المسلح" وذلك لما زعم من دعمهم العسكري لما يسمى "جمهورية كرايينا الصربية"^(١). ووفقا لما ذكرته لجنة الصليب الأحمر الدولية، أطلب سراح ١٠٣ أشخاص من السجن فورا بينما نقل ٣٤٨ شخصا إلى مخيم اللاجئين المسمى غاسينتشي في كرواتيا الشرقية، حيث أجريت معهم مقابلات من قبل موظفي اللجنة. ووفقا للطلبات التي أبدتها ٣٠٦ من أفراد هذه الفئة الأخيرة، نقلوا بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). بينما أطلق سراح الباقيين بكرواتيا. ولاحظ مجلس الأمن مع التقدير قرار حكومة كرواتيا الذي يقضي بمنح العفو لهؤلاء الأفراد في بيانه الرئاسي الصادر في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وجاء قرار منح العفو في أعقاب مناشدة وجهت إلى الحكومة من قبل لجنة الصليب الأحمر الدولية في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ لإطلاق سراح المحتجزين وفقا لما نص عليه في الفقرة ٥ من المادة ٦ من البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف، التي تنص على "أن تقوم السلطات التي بيدها الأمر بنهاية أعمال القتال، ببذل قصارى جهدها لمنح العفو على أوسع نطاق ممكن" للأشخاص المحتجزين فيما يتصل بنزاع غير دولي.

٣١ - ووفقاً لما ذكرته اللجنة، لا يزال هنالك ٣٨٩ شخصا رهن الاحتجاز في مراكز عددها الإجمالي ١٥ مركزاً في كرواتيا بتهمة ناشئة عن اشتراكهم المزعوم في النزاع. وبصفة عامة لم تكن إمكانية الوصول إلى هؤلاء الأشخاص من قبل لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات الدولية الأخرى مقيدة، وذلك تمشياً مع القانون الكرواتي، ولم تحدث سوى بضع حالات من حالات سوء المعاملة المزعومة. غير أن المراقبين الدوليين الذين يقومون برصد المحاكمات أثاروا قلقاً مؤداه أن العديد من المحتجزين لا يتمتعون بالتمثيل القانوني الوافي بالغرض بل إنهم غير ممثلين من ناحية قانونية. وردت الحكومة على هذا الزعم بأن أوضحت أنه، وفقاً لقانون كرواتيا، لا يزود المتهمون بمحام معين من قبل المحكمة بناء على طلبهم إلا إذا كان من المحتمل إصدار حكم بالسجن لمدة ١٠ سنوات أو أكثر عقاباً على الجريمة الموجهة إلى المتهم.

سابعاً - التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٣٢ - يقول المدعي العام للمحكمة الدولية إنه أجرى اتصالات منتظمة على مستوى رفيع مع السلطات الكرواتية، ويحتفظ بمكتب للاتصال في زغرب؛ وإنه أجرى بالفعل تحقيقات كبيرة بالتعاون مع سلطات كرواتيا، وإن المعلومات ذات الصلة قدمت إلى مكتب المدعي العام. ومن المتوقع أن يستمر هذا النشاط.

٣٣ - وبالرغم مما جاء في بعض التقارير فإنه ليس من سياسة مكتب المدعي العام إجراء تحقيقات مشتركة مع السلطات المحلية، كما أن المدعي العام للمحكمة الدولية لن يحاول التحقيق في جميع جرائم الحرب التي ارتكبت في إقليم كرواتيا. وتبعا لقدرة المحكمة الدولية في فرض سيادتها، فإن من المتوقع أن تقوم المحاكم الوطنية في كرواتيا، التي تتمتع بولاية مماثلة بشأن هذه الجرائم، بأداء دورها في تقديم المسؤولين للعدالة.

٣٤ - وخلال الأسابيع الأخيرة أجريت مباحثات إعادة تأكيد الالتزام الذي قطعتة جميع الأطراف على نفسها بموجب اتفاق دايتون بأن تتعاون تعاوناً تاماً مع المحكمة. وفي ضوء هذه المباحثات يشعر المدعي العام بالتفاؤل بأن سلطات كرواتيا لن تقوم بإعاقة الجهود الرامية إلى ضمان تقديم الأشخاص الذين وجهت بحقهم عرائض اتهام في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي إلى المحكمة لمحاكمتهم في المستقبل القريب وسوف تتعاون بصورة نشطة في هذا الصدد. ويجري في الوقت الحاضر وضع الترتيبات اللازمة لضمان إحضار أي شخص من هؤلاء الأشخاص أمام المحكمة.

٣٥ - كذلك جرى إعداد تشريعات كرواتية تنص على التعاون التام مع المحكمة الدولية، وذكر أن النية تتجه إلى تقديمها إلى البرلمان.

ثامناً - مسائل أخرى

٣٦ - في تقريره الأخير، لاحظت الشواغل التي أثّرت بشأن سلوك السلطات الكرواتية تجاه اللاجئين الذين كانوا يقيمون في مخيم كوبليينسكو بالقرب من فوينيتش، في قطاع الشمال السابق، منذ أوائل

آب/أغسطس ١٩٩٥. وبقي في المخيم اعتباراً من ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ما بين ٨ ٠٠٠ و ٩ ٠٠٠ بوسني من منطقة فيليكا كladوسا في بيهاتش، في شمال غربي البوسنة والهرسك، في حين عاد ١٠ ٠٠٠ مقيم سابق في المخيم الى وطنهم.

٣٧ - وقد تحسنت الأحوال المادية بعض الشيء في المخيم في الشهور الأخيرة، ويرجع ذلك الى حد كبير للمساعدة التي تقدمها المنظمات الإنسانية الدولية. وبصرف النظر عن ذلك، فما تزال استعدادات الإيواء بدائية، كما يعرض برد الشتاء صحة الأطفال بصفة خاصة لخطورة قصوى، وعلاوة على ذلك، ما يزال المخيم يخضع لسيطرة صارمة تشبه ما يجري في السجن، وذلك من جانب القوات الخاصة الكرواتية (التي تنتمي الى الشرطة) المحيطة به، مما يعرض اللاجئين لمزيد من التوتر. وقد ذكرت التقارير أن أحد اللاجئين قتل بالرصاص على يد الشرطة في أوائل هذا العام عندما كان يحاول العودة الى المخيم من خلال نقطة دخول غير رسمية. وقد زاد التوتر في معسكر كوبليينسكو مؤخراً بسبب القبض في ١ شباط/فبراير ١٩٩٦ على ٦٩ لاجئاً، أرسل ٤٦ منهم في نهاية الأمر الى فيليكا كladوسا ضد رغبتهم.

٣٨ - وتواصل كرواتيا حرمان المقيمين في المخيم من مركز اللاجئين، وقد تباطأت العودة الى البوسنة والهرسك مؤخراً وانخفض معدلها الى أقل من ٢٠ فرداً في اليوم. ولا تزال الحالة الصعبة في كوبليينسكو مبعثاً للقلق.

تاسعا - ملاحظات ختامية

٣٩ - يشكل تقرير الحكومة المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بياناً يحظى بالترحيب، وإن كان غير كامل، عن السياسة المستهدفة والمبادرات التنفيذية الهادفة الى تحسين سجل حقوق الإنسان في كرواتيا. ومن الواضح أن القلق والاهتمام الدوليين في هذا المجال لن يتبددا الى أن يكون هناك دليل على أن مبادرات السياسة الجديدة قد نفذت. ومن الباعث للسرور أن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الشهرين الأخيرين في القطاعات السابقة في كرواتيا قد انخفضت الى حد كبير عن المستويات المسجلة في الأشهر التالية مباشرة للعمليات العسكرية التي حدثت في الصيف الأخير. بيد أن احتمال تكرارها لا يزال كبيراً، وفي هذا الصدد، يلاحظ أن عدم وجود شرطة محلية قوية ومسؤولة لا يزال مبعثاً للقلق. ومن المستصوب أن تضطلع حكومة كرواتيا بجميع التدابير الممكنة لضمان أمن السكان الصرب الذين لا يزالون باقين في القطاعات السابقة.

٤٠ - وتشير المعلومات المقدمة من حكومة كرواتيا الى أن عدداً من الإجراءات القضائية قد اتخذ فيما يتعلق بالجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان المزعومة، وغالبيتها ضد الصرب الكروات، وذلك في أعقاب العمليات العسكرية. بيد أن حالات قتل كثيرة أبلغ عنها ما تزال بدون حل، ولا تكاد توجد أدلة على التوصل الى نتائج ما في محاكمات جرائم الإحراق أو النهب. ومن المهم مواصلة رصد الإجراءات القضائية لضمان عدم إفلات الأعمال الجنائية الواسعة الانتشار التي وثقها المراقبون الدوليون في العام الماضي من الجزاء.

٤١ - والتزام اليقظة المستمرة فيما يتعلق بالاحتياجات الإنسانية للصرب الكروات المسنين الذين لا يزالون باقين في القطاعات السابقة مسألة هامة. وتستحق حكومة كرواتيا الثناء للخطوات التي اتخذتها، على الرغم من تأخرها، في هذا الصدد. بيد أن عدم كفاية الموارد المتوفرة لهذا الغرض، سواء من حيث الأفراد أو التمويل، لا تزال تشكل سببا للقلق.

٤٢ - وقد أحرز تقدم ضئيل فيما يتعلق بعودة اللاجئين من الصرب الكروات الى كرواتيا. وتشير الحكومة الى أن هذه المسألة ستعالج أساسا في سياق المبادرات التي ستتخذ لتطبيع العلاقات بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). بيد أن هذا لا ينبغي أن يؤخر عودة الأشخاص المستوفين للشروط القانونية اللازمة للعودة المباشرة. ولا تزال ترد تقارير مثيرة لقلق تشير الى أن المكاتب الحكومية المسؤولة عن التعجيل بهذا الإجراء تضطلع بعملها بأسلوب غير تعاوني ومعرقل.

٤٣ - وقرار حكومة كرواتيا بالعنف عن ٤٥١ صربيا ممن زعم أنهم حملوا السلاح تأييدا لـ "جمهورية كرايينا الصربية" خطوة هامة نحو تهيئة الأحوال اللازمة لتمكين المحاربين السابقين من الحياة معا في كرواتيا في جو من السلام. بيد أن ٣٨٩ شخصا لا يزالون معتقلين في سجون كرواتيا، وهم متهمون بجرائم يدعى أنهم ارتكبوها خلال النزاع. والأمل معقود على أن تستجيب كرواتيا للنداءات الدولية لضمان توفير إجراءات قضائية عادلة لهؤلاء الأشخاص، وأنه سيولى الاعتبار الواجب لمنحهم العفو، وفقا لمبادئ القانون الدولي.

٤٤ - وبإنهاء ولاية عملية 'انكرو' في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، انخفض الى حد كبير عدد الأفراد الدوليين في كرواتيا (خارج القطاع الشرقي السابق) الذين كانوا مكلفين برصد حقوق الإنسان. وكما ذكر أعلاه، فإن هؤلاء الأفراد قاصرين على فريق صغير من الموظفين من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واثنين من موظفي حقوق الإنسان من مركز حقوق الإنسان يعملان دعما للمقرر الخاص والخبير المعني بالأشخاص المفقودين، وكذلك بعض ممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية. ومن ثم، فتكون قدرة الأمم المتحدة على تقييم أي منظورات أخرى بشأن المسائل الهامة المثارة في هذا التقرير محدودة للغاية.

الحواشي

(١) رغم أن المرسوم ذكر أن ٤٥٥ شخصا قد أطلق سراحهم، فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية استنتجت أنه توجد ٤ أسماء مكررة من الأسماء المذكورة في القائمة.